الفصل الرابع

لماذا كان أجدادنا بعيدين عن الفكر السياسى السليم ؟

يستوقف نظرنا أن مراجعنا ـ بصورة عامة ـ تحمل على بنى عبد شمس حملة بالغة العنف ، وتزعم أنهم كانوا أعداء بنى هاشم من يوم ولد هاشم وعبد شمس ـ وقد كانا توءَماً ـ فيقولون : إنهما عندما خرجا إلى الدنيا كانت إصبع أحدهما لاصقة بجبين الآخر ، فكان لابد من فصلهما بالسيف ، فكان بينهما دم منذ الميلاد ، والخبر متوارد فى معظم مراجعنا مع أنه ظاهر الخطأ .

فإن الثابت هو أن بنى هاشم وبنى عبد شمس كانوا قبل الإسلام حليفين متعاونين على سواهما ، ولم يقع الخلاف بينهما إلا بعد الإسلام ، فقد كانا شقيقين ، فهما ـ مع أخيهما المطلب بن عبد مناف ـ أولاد ابن عبد مناف وعاتكة بنت مرة بن هلال بن فالج من بنى قيس عيلان بن مضر ، وقد اشتركا معاً فى عقد الأحلاف التجارية لقريش ، وهى التى تسمى الإيلاف . ولم يقع بينهما فى الجاهلية إلا ما يقال من منافرة أمية بن عبد شمس بن عبد مناف لعمه هاشم ومحاولته منافسته فيما كان يصنع من

الإنفاق لتأييد مركزه فى رياسة قريش ، وقد عجز أمية بن عبد شمس عن ذلك ، ونفرا ـ أى حكما ـ بينهما الطاهر الخزاعى ، فنفر هاشماً ـ أى حكم له ـ وخسر أمية خمسين ناقة ، وخرج أمية إلى الشام منفيّا من وطنه ، وأقام هناك عشر سنين جمع فيها ثروة طائلة ، ثم عاد إلى مكة ، وهذه الثروة التى جمعها أمية هى التى مكنت له ولبنيه من الوقوف فى وجه بنى هاشم عندما جاء الإسلام . ولكن منافرة أمية عمه لم تفسد العلاقات بين بنى عبدشمس وبنى هاشم ، فظلا يتعاونان حتى جاء الإسلام .

وقد وقف بنو أمية من محمد ﷺ والإسلام موقف العداء من أول الأمر ، ولم يكن ذلك استمراراً لعداوة قديمة ، وإنما كان بنو بنى عبد شمس ـ فيما عدا استثناءات معروفة ـ لم يفهموا الإسلام قط ، شأنهم فى ذلك شأن مخزوم ومن إليهم ممن ظلوا طول الوقت يخافون من أن يكون الإسلام حيلة من بنى هاشم لاستعادة الصدارة السياسية التى فقدوها أيام أبى طالب (بعد وفاة عبد المطلب بن هاشم) وقد انتهى الأمر بدخولهم الإسلام جميعاً عند فتح مكة ، وقد يمكن القول إن بعضهم لم يدخل الإسلام عن اقتناع وإنما عن خوف ، وهذا أمر يصعب إثباته ، وإن كان الكثير من مؤرخينا يذكرونه على أنه حقيقة .

إذن فما الذى حدث بعد الإسلام ؟ وما الذى جعل بنى عبد شمس ـ وبنى أمية بالذات ـ أعداء الإسلام ؟

الذى حدث ـ وهنا أرجو القارئ أن يعيرنى اهتمامه كله ـ هو أن الخلافة كنظام كانت ابتكاراً موفقاً جدًا من أبى بكر وعمر، وأبو بكر وعمر كانا ـ مع على بن أبى طالب ـ أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ وأعرفهم بطريقه ، فسارا فى نفس الطريق دون حاجة إلى تقنين ، ولكن ذلك لا يمنع من القول أن الخلافة رياسة الأمة الإسلامية ـ كانت فى حاجة إلى دراسة وتنظيم ؛ لأن الخليفة هو رأس الدولة ، ولا يمكن أن تترك هذه المسئولية الكبرى دون تحديد مدة أو مدى سلطة ، وإلا فإنها ستتحول بطبيعة الحال إلى ملك مستبد وراثى ، والرومان تنبهوا لذلك قبل أن تظهر الدولة العربية بمئات السنين ، فحرصوا على أن يحددوا مدد الوظائف الكبرى فجعلوها سنتين ، ويمكن أن تجدد ، ولكن ينبغى الرجوع إلى مجلس الشيوخ فى كل حالة ، وحددوا كذلك مدى سلطان كل وظيفة ، وبهذا ضمنوا أن تظل السلطة دائماً فى يد مجلس الشيوخ ، أى فى يد الشعب .

وكان ينبغى أن نفيد من هذه التجربة الكبرى ؛ لأن ترك سلطة رئيس الدولة دون تحديد مدة أو مدى سلطان لا يتفق مع طبيعة دولة الإسلام ، وهى دولة الشورى ، وفقهاء المسلمين ومُشَرِّعُوهم الأوائل كانوا من أمهر الناس وأدقهم ، وقد وضعوا النظم الشرعية الدقيقة لكل شىء فى حياة المسلمين : للطلاق والزواج والميراث والبيع والشراء والدين ، ولكنهم وقفوا عند مسائل النظام السياسى مع أنها عرضت للمسلمين ـ وبشكل حاد جدًا ـ من أول الأمر .

فقد رأينا أن الخارجين على عثمان واجهوه في النهاية بحقيقة السبب الذى دفعهم للثورة عليه ، وهى مسألة نظام تفريق أموال الدولة فى الناس ، وقد اشتدت المناقشة بينهم وبينه ، وكبار الصحابة فى المدينة يدخلون على عثمان ويخرجون من عنده ولا أحد منهم يتوسط بينه وبين الناس توسطاً حقيقياً ، ويبدو كذلك أن عثمان لم يكن مستعداً لأن يقبل من أحد منهم رأياً ؛ لأن أهله كانوا من حوله وكانوا يشدون أمره، وبلغ الأمر فى النهاية إلى أن هددوه بالخلع واشترطوا عليه شروطاً وعد بأن يتبعها ويبقى فى وظيفته ، ولكن الأمر لم يستقم ، وأخيراً قال له الناس فيما رواه الطبرى (٤ / ٣٧٦) : «ولقد رجعنا عنك ، وما كان لنا أن نرجع حتى نخلعك ونستبدل بك من أصحاب رسول الله ﷺ من لم يحدث مثل ما جربنا منك ، ولم يقع عليه من التهمة ما وقع عليك ، فاردد خلافتنا واعتزل أمرنا ؛ فإن ذلك أسلم لنا منك وأسلم لك منا ، فرد عليهم عثمان رداً طويلاً جاء فيه : « أما قولكم تخلع نفسك ، فلا أنزع قميصاً قمصنيه الله عز وجل وأكرمنى به ، وخصنى به على غيرى ، ولكنى أتوب وأنزع ولا أعود لشىء عابه المسلمون؛ فإنى ـ والله ـ الفقير إلى الله الخائف منه ، قالوا : إن هذا لو كان أول حدث أحدثته ، ثم تبت منه ، ولم تقم عليه لكان علينا أن نقبل منك وأن ننصرف عنك ، ولكن قد كان منك فى الأحداث قبل هذا ما قد علمت ، ولقد انصرفنا عنك فى المرة الأولى ، وما

نخشى أن تكتب فينا ، ولا من اعتللت به بما وجدنا فى كتابك مع غلامك. وكيف نقبل توبتك وقد بلونا منك أنك لا تعطى من نفسك التوبة من ذنب إلا عدت إليه ، فلسنا منصرفين حتى نعزلك ونستبدل بك ، فإن حال من معك من قومك وذوى رحمك دونك قاتلناهم حتى نخلص إليك فنقتلك أو تلحق أرواحنا بالله » (الطبرى ٤ / ٣٧٦ ـ ٣٧٧) .

ولا يستطيع أحد أن يؤكد أن هذا هو الكلام الذى دار بين عثمان والناس كلمة كلمة ، فهذه كلها أخبار وصلت إلى الطبرى بالسماع ، ولكن الأمر الذى يعنينا هنا هو أن عثمان قال : فلا أنزع قميصاً قمصنيه الله عز وجل وأكرمنى به وخصنى به على غيرى ؛ لأنه سيكرر هذا المعنى بألفاظ أخرى فيما جرى بعد ذلك من الحديث بينه وبين الناس مثل قوله : « أما أن أتبرأ من الإمارة فأن تصلبونى أحب إلى من أن أتبرأ من أمر الله عز وجل وخلافته » .

وهذا الذى قاله عثمان مبدأ خطير ، وكان ينبغى أن يناقشه الفقهاء ، فإن كل شىء طبعاً بأمر الله ، ولكن ولاية عثمان كانت من الناس ، والناس كما ولوه فقد كان لهم أن يعزلوه إذا لم يرضوا عن سياسته .

والغريب أن أحداً من الصحابة الذين كانوا موجودين فى المدينة لم يفكر فى مناقشة هذا الرأى ، مع أن بعض هؤلاء الصحابة هم الذين اختاروا عثمان فى الشورى .

وهذا أمر لابد أن يستوقف نظرنا ؛ لأننا هنا أمام أخطر قضية كان لابد أن يناقشها الرأى ؛ لأنها ـ فيما نرى ـ أهم مشكلة واجهت الأمة الإسلامية فى تلك العصور ، وكان لابد من حلها حلاً إسلامياً معقولاً يصلح أساساً لتنظيم مسألة رياسة أمة الإسلام أو أمم الإسلام إذا اقتضى الأمر أن تكون فى عالم الإسلام أكثر من دولة .

وقد كان قادة القرون الإسلامية الأولى عباقرة حقاً ، فقد عرفوا أولاً كيف يجمعون نص القرآن جمعاً صحيحاً سليماً ويقضون على القراءات الفرعية أو الشخصية التى لم تكن تضر بالكتاب الكريم ؛ لأن الخلافات كلها كانت ألفاظاً ، ولكن الاكتفاء بنص واحد يتفق الناس على كل حرف فيه أفضل ، وتلك ربما كانت أكبر فضائل عثمان ، ثم عرفوا بعبقرية حقيقية كيف يجمعون أحاديث الرسول ﷺ وآثاره جمعاً عميماً دقيقاً قائماً على أصول وقواعد . وأسماء مثل محمد بن إسماعيل البخارى ومسلم القشيرى وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ـ أسماء خالدة فى تاريخ الإسلام ، وعلى القرآن والحديث قام الفقه الإسلامى كله الذى تناول كل كبيرة وصغيرة فى حياة المسلمين بالتشريع والتقنين ، إلا مسألة نظام الحكم فقد تركوه لما يعرف بالشورى ، والشورى مبدأ إسلامى مقرر من أيام رسول الله ﷺ ، وهو نفسه وضع لها نظاماً وسار عليه وراعاها فى كل تصرف من تصرفاته ، وكذلك كان الحال

مع أبى بكر وعمر ، وعصرهما ـ كما قلنا ـ استمرار للعصر النبوى ، فلما جاء عثمان وتعرضت الأمة لمشكلة سلامة الحكم واحتكما إلى الشورى حقاً وجدنا أنها بالصورة التى كانت موجودة بها لم تنفع ، وها نحن أولاء نرى ما حدث فى أيام عثمان ، فقد كان خيرة أهل الشورى موجودين ، وكانوا قادرين على حل تلك الأزمة ، ولكن المشكلة الكبرى فى الشورى أنها كانت بيد رئيس الدولة ، هو الذى يختار أهل الشورى ، وهو الذى يجمعهم ، وهو الذى يتقيد أو لا يتقيد برأيهم ، وعثمان لم يقرر جمع أهل الشورى وعرض الخلاف الكبير الذى وقع بينه وبين الأمة عليهم ؛ لأنه ـ فى الحقيقة ولأسباب عائلية ـ لم يشأ أن يتقيد برأى الشورى ، وفضل ـ كما رأينا ـ أن يظل الأمر بينه وبين الناس على الصورة المحزنة التى رأينا ، وقرر أن الله ـ سبحانه ـ هو الذى ألبسه ثوب الخلافة ، وكل شىء بطبيعة الحال بيد الله ، ولكن الناس ـ أو أهل الشورى بتعبير أدق ـ هم الذين اختاروه ، وكما اختاروه فإن لهم الحق فى أن يعزلوه ، وهذا حق من حقوق الأمة لو أن الشورى كانت فى رأيه بالفعل أساس الحكم فى الإسلام ، أما أن يتوب كما رأينا توبة كلامية بين أيدى المسلمين وقوله : « ولكنى أتوب وأنزع ولا أعود لشىء عابه المسلمون فإنى ـ والله ـ الفقير إلى الله الخائف منه » (الطبرى ٤ / ٣٧٦) فأمر شخصى صرف ، والمسلمون رفضوه ، ولكن أهل الشورى لم يجتمعوا ؛ لأن اجتماعهم ظل بيد الخليفة

يفعله أو لا يفعله ، فكانت النتيجة أن زادت الأحوال سوءاً وانتهى الأمر بمقتل عثمان .

وتلك هى المسألة التى كان لابد أن يتناولها الفقهاء بالبحث ووضع القواعد لها كما وضعوا القواعد لكل شىء فى حياة المسلمين ، ولو أنهم تناولوا هذا الموضوع الأساسى بنفس الدقة العلمية القانونية التى تناولوا بها غيرها من المسائل لكان لدينا أساس شرعى ملزم فيما يتعلق بنظام الحكم وحقوق رئيس الدولة وواجباته وحقوق الرعية وواجباتها .

ولكن المحزن الذى يستوقف النظر حقّاً أنهم تركوا هذا الموضوع جانباً دون أن يتدخلوا فيه ، ولا يمكن القول بأنهم خافوا ، فما كانوا بأهل خوف ، ويكفى أن نذكر أزمة أحمد بن حنبل مع الاعتزال وأنصاره من رجال الدولة ، ولا أظن أننا ننتهى إلى نتيجة مقبولة إذا مضينا نبحث عن أسباب الانصراف عن التشريع السياسى ، فظل كل شىء هنا عائماً غير محدد بقواعد ، وتلك كانت المصيبة الكبرى التى حالت دون ضبط نظم الحكم فى الإسلام وعند المسلمين بتعبير دقيق ، وكل ما نقرؤه لمفكرى الإسلام فى الموضوعات السياسية عائم وغامض وغير مضبوط ، وأدع هذا الموضوع لمفكرى الإسلام ؛ ليديروا الرأى فيه ، ويكفى أن نقول - وهو مجرد رأى - : إننا لم نعرف الفكر السياسى المقنن المنظم إلا بعد أن اتصلنا بالغرب وأخذنا منه . والغرب لم يصل إلى ما وصل إليه لعبقرية فكرية أو امتياز ذهنى ، بل هو مر بتجارب شتى يعرفها الذين يدرسون تاريخ

الفكر السياسى الغربى . وكنا فى الحقيقة أولى منهم بالوصول إلى هذه النتائج ؛ لأن القرآن والسنة وتجارب عمر وعثمان وعلى تعتبر أسساً سليمة جدًا لوضع نظام قانونى سياسى محكم .

ولكن الذى حدث هو أننا لم نضع هذا النظام ، فظل الفكر السياسى الإسلامى قائماً على تمنيات وآمال بأن يوفق الله أهل الحكم إلى سبيل الرشاد . وبصفة عامة تستطيع أن تقول : إنه ليس لدينا ـ نتيجة لذلك ـ فكر سياسى إسلامى جدير بهذه التسمية . وبين يدى الآن كتاب ممتاز عن الشورى وأثرها فى الديمقراطية دراسة مقارنة ـ تأليف الدكتور عبد الحميد الأنصارى (القاهرة /مارس ١٩٨٠) ولكن مؤلفه لم يقرأ هذه الصفحات الأساسية من الطبرى ؛ لكى يرى أن الشورى لم تطبق عندنا تطبيقاً عملياً نافعاً عندما عرضت الحاجة إلى هذا التطبيق .

وتلك مناسبة لكى أقول : إننى لم آت بهذه الفقرات من تاريخ الطبرى لكى أقول : إنها فى حاجة إلى تنقية ، بل أتيت بها لكى أثنى على الطبرى ؛ فإن الرجل أتانا فى الحقيقة بنص ممتاز ، ولا يسعنا إلا شكره ، وتنقية النص يراد بها التعليق على هذا النص ، وهى هنا واجب علينا نحن ، فأنا أرى أن أى رجل منا يريد الكتابة عن الشورى لابد له أن يقرأ صفحات الطبرى هذه .. وتكون كتابته تأملا فيها وتعليقاً عليها .

ولكى أعطى القارئ فكرة عن بعد المسلمين عن الفكر السياسى أضرب له مثلاً بكتاب من أحسن ما كتب تقى الدين المقريزى فى موضوع النزاع والتخاصم بين بنى أمية وبنى هاشم . والمقريزى ليس أى مؤرخ ، إنما هو واحد من قلائل مؤرخى الإسلام فكراً وفهماً وشمولاً فى النظر ، وهو تلميذ ابن خلدون ، ومع ذلك فإن كلامه فى كتابه القيم هذا يدل دلالة واضحة على بعده عن الفكر السياسى السليم ، فهو يحمل على بنى أمية حملة بالغة العنف ، ويتعجب من وصولهم إلى الخلافة مع بعدهم تماماً عن استحقاقها ، وهو فى هذا الكتاب لا يدع شيئاً من المثالب إلا وصف به بنى أمية ، وفى إحدى فقراته يقول : « قد عرفنا كيف كان أبو سفيان فى عداوته للنبى ﷺ وفى محاربته وفى إجلابه عليه . » ثم يقول : «على أنه إنما أسلم على يد العباس رضى الله عنه ، والعباس هو الذى منع الناس من قتله .. إلخ »(ص٢٧) وقد رأينا أن ذلك كله مشكوك فى صحته ، وأن العباس لم يكن أحسن من أبى سفيان بالنسبة إلى الإسلام ، ولكن المقريزى هنا لم يفكر أو يتأمل ، وإنما هو يروى بل هو يتهم بنى أمية أنهم انتزعوا الخلافة من الحسن بن على بن أبى طالب بعد موت أبيه ، ونحن نسأل : وكيف وصلت الخلافة إلى الحسن بن على بالوراثة عن أبيه على ؟ وهل تنال الخلافة بالوراثة ؟

★★★